

تقرير أولي لهيئة الوساطة

بين الفرقاء السياسيين

المتكونة من السيدين عبدالرزاق كيلاني

ومختار اليحياوي

تونس في 20/08/2013

## تقرير أولي لهيئة الوساطة بين الفرقاء السياسيين المتكونة من السيدين عبدالرزاق كيلاني ومختار اليحياوي

نظرا للوضع الخطير الذي تمر به تونس و المخاطر التي تحف باستقرار البلاد و أمن المواطنين و من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة و مكاسب الثورة و تحقيق أهدافها و إيماننا منا بوجود تظافر كل الجهود و من منطلق الواجب الوطني و الإلتزام بالإستقلالية التامة و نظرا لما آلت إليه قنوات الحوار من تعطل إرتأينا عرض وساطة تيسيرية بين الفرقاء السياسيين من أجل :

- إنقاذ مسار الإنتقال الديمقراطي و تسريع نسقه
- تطويق الأزمة السياسية و تجنب إستفحالها
- توحيد جهود كل القوى ضد الإرهاب
- مواجهة التحديات الإقتصادية و الإجتماعية
- ضمان شروط النزاهة و الثقة في العملية الإنتخابية

و من أجل تحقيق هذه الأهداف توجهنا إلى ممثلي القوى السياسية و المنظمات الوطنية للتفاعل الإيجابي مع هذه الوساطة

وبعد أن إتقينا مع الأحزاب في شخص السيدات و السادة الآتي ذكرهم:

- التكتل من أجل العمل و الحريات محمد بنور و دنيا بن عصمان و هالة علولو
- حزب حركة النهضة : راشد القنوشي و عامر العريض و رفيق عبدالسلام و وليد البناني و بعض أعضاء مجلس الشورى
- التيار الديمقراطي : محمد عبو و غازي الشواشي و بعض أعضاء المكتب السياسي
- التحالف الديمقراطي : محمد الحامدي و منصف شيخ روجو و محمود البارودي و مختار الجلاي و محمد قحبيش و نجلاء بوريال و بعض أعضاء المكتب السياسي
- الحزب الجمهوري أحمد نجيب الشابي
- تيار المحبة : الهاشمي الحامدي و محمد الحامدي و سعيد الخرشوفي و اسكندر بوعلام
- المؤتمر من أجل الجمهورية: عماد الدانمي
- حزب الحرية و الكرامة: محمد الطاهر الإلاهي
- حركة وفاء : عبدالرؤوف العيادي
- حزب نداء تونس: الباجي قائد السبسي

- حزب المبادرة :كمال مرجان
- الجبهة الدستورية : المنسق العام طارق بن مبارك وتوفيق حمزة والدكتور البصلي و الأستاذ حاتم اليحيائي و محمد جغام
- حزب الوحدة الشعبية أحمد بن صالح
- حزب الأمان : الأزهر بالي
- الإمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي
- إتحاد الصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية و داد بوشماوي
- رؤساء الجمهورية و المجلس الوطني التأسيسي و الحكومة

نعرض على الراي العام ما يلي :

أولاً: إن وساطتنا الغاية منها تيسير الحوار بين الفرقاء السياسيين في إطار بعيد عن التشنج كنقل مواقف الأطراف و محاولة تقريب وجهات النظر و ذلك بكل حيادية و بعيداً عن الآراء المسبقة وهو ما يفسر إختيارنا لفريق صغير ضماناً للنجاعة و التحفظ

ثانياً: نسجل بكل إرتياح ترحيب كل الأطراف لوساطتنا و استحسناتها

ثالثاً: أن كل الأطراف قبلت الأرضية التي عرضناها كمقدمة لوساطتنا ( الرجاء الرجوع إلى وثيقة عمل من أجل وساطة تيسيرية بين الفرقاء السياسيين مؤرخة في غرة أوت 2013 )

رابعاً: فيما يتعلق :

\*بالمجلس الوطني التأسيسي :

- هناك من يطالب ببقاءه دون قيد أو شرط أي أن يواصل جميع أعماله إلى نهايتها
- هناك من يقبل ببقاءه و لكن بشروط : تحديد المدة و تحديد المهام

\*بالحكومة :

- 1/ هناك من يطالب بإستقالة الحكومة و يتم على إثرها تعيين:
- رئيس حكومة من الحزب المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بالمجلس حسب الفصل 15 من التنظيم المؤقت للسلطات
- أو

- رئيس حكومة يكون شخصية مستقلة

وتشكيل :

- حكومة وحدة وطنية تجمع كل الفرقاء السياسيين

أو

- حكومة كفاءات غير متحزبة

2/ هناك من يطالب بمجرد تحويل للحكومة لأن إعادة التشكيل يستغرق وقتاً طويلاً حسب التجربة السابقة وظروف البلاد لا تسمح بذلك

3/ الإبقاء على الحكومة الحالية حتى الإنتهاء من المرحلة التأسيسية في انتظار تشكيل حكومة غير متحيزة تحل محلها للإشراف على الانتخابات

بعد هذا العرض و بعد الإستماع لجميع الأطراف و تعليقهم على المقترحات المقدمة فإننا نرى ما يلي :

أولاً: تجميع كل الأطراف أو الأغلبية منها على أرضية الوساطة المشار إليها أعلاه

- ثانياً : إعداد الآليات القانونية الضامنة لوضع الأرضية حيز التطبيق :
- بالنسبة للمجلس الوطني التأسيسي يتجه حسب رأينا المصادقة على قانون يضبط رزنامة عمله المتعلقة خاصة بالأعمال التأسيسية أي المصادقة على الدستور و المصادقة على القانون الإنتخابي مع الإنتهاء من تركيز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و نقدم في هذا الصدد لجميع الأطراف مقترح مشروع قانون يتضمن كل هذا
  - وبالنسبة للمقترحات المعروضة المتعلقة بالحكومة :
  - أ- الإكتفاء بتحويل حكومي مع الإبقاء على رئيس الحكومة الحالي

- ب- إحداث منصب نائب رئيس الحكومة يكونان من خارج الحكومة الحالية و يكونان محل توافق وطني الأول مكلف بالملف الإقتصادي و الثاني مكلف بالملف الأمني مع إسنادهما الصلاحيات اللازمة و يصدر أمر من رئيس الحكومة يتضمن إحداث هذين المنصبين و صلاحياتهما
- ت- إجراء تحويل وزارتي واسع يتم بموجبه تشريك الأطراف السياسية المصادقة على أرضية الوساطة دون التقيد بمقاييس المحاصصة الحزبية

ثالثاً : وبالنسبة لآلية لضمان تحييد الإدارة و المرافق العمومية :

نساند المقترح المقدم و المتمثل في إحداث هيئة إسناد سياسية تتركب من ممثلين عن الحكومة و ممثلي الأطراف السياسية و المنظمات الوطنية و الشخصيات المستقلة تحدث بأمر و تسند لها خاصة مهمة مراجعة التسميات وإقتراح كل الإجراءات لضمان خاصة حياد الإدارة و المساجد

رابعاً : بالنسبة لآليات مواجهة التحديات الإقتصادية و الإجتماعية :

يفوض المجلس الوطني التأسيسي لرئيس الحكومة إصدار المراسيم في هذين المجالين بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها و تعرض المراسيم على المجلس الوطني التأسيسي

للمصادقة عليها أو إلغائها في أجل عشرة أيام بعد دخولها حيز التنفيذ ( المصاحب لهذا نسخة من مشروع القانون المذكور)

وفي الختام ،  
يسعدنا أن نبلغ الرأي العام ما عايناه لدى جميع الأطراف التي تقابلنا معها من شعور بخطورة المرحلة التي تمر بها بلادنا و استعدادهم جميعا لتجاوز خلافاتهم الحزبية و الشخصية من أجل الخروج بحلول من شأنها إنهاء الأزمة السياسية و إرجاع الثقة و الطمأنينة لدى المواطن ، كما نتقدم بالشكر للسادة الرؤساء الثلاث و قادة الأحزاب و المنظمات تفاعلهم الإيجابي مع هذه الوساطة و نسال العلي القدير أن يوفق الجميع لما فيه الخير لوطننا العزيز ./.

المصاحب:

- 1/ وثيقة عمل من أجل وساطة تيسرية بين الفرقاء السياسيين تتضمن أرضية الوساطة
- 2/ مشروع تنقيح للقانون التأسيسي المتعلق بتنظيم السلط العمومية يتضمن تفويض للحكومة بإصدار المراسيم مع شرح الأسباب.
- 3/ مشروع قانون تأسيسي يتعلق ببرنامج عمل المجلس الوطني التأسيسي مع شرح الأسباب.

## وثيقة عمل من أجل وساطة تيسيرية بين الفرقاء السياسيين

نظرا للوضع الخطير الذي تمر به تونس والمخاطر التي تحف بإستقرار البلاد وامن المواطنين وحفاظا على مؤسسات الدولة فإن أعضاء هاته المجموعة وهم عبد الرزاق كيلاني والمختار اليحياوي وتوفيق وناس يقترحون بأن يقوموا بدور وساطة تهدف إلى تيسير الحوار والتوافق بين الفرقاء السياسيين ويكون دورها منحصرا في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين بتقديم رزمة من المقترحات المتكاملة تتمثل في:

(1) التمسك بمؤسسات الدولة وضرورة مواصلة المجلس الوطني التأسيسي لأعماله في اقرب وقت والإسراع في نسق هاته الأعمال.

(2) إيجاد صيغ متفق عليها لتكوين حكومة تتولى خاصة :

- تسيير شؤون البلاد حتى إنتهاء المرحلة الإنتقالية.
- ضبط إستراتيجية وخطة أمنية لمواجهة الإرهاب.
- ضمان إنتخابات نزيهة وشفافة.
- مراقبة تمويل الأحزاب والجمعيات وتحديد الإدارة والمساجد.

(3) التزام كل الأطراف الإجتماعية والسياسية بهدنة إلى حين إنتهاء المرحلة الإنتقالية.

(4) دعوة جميع الأطراف إلى هدنة إعلامية من شأنها التخفيف من التوتر والإحتقان مع تطبيق قوانين الجمهورية على كل من يحرض على التمرد أو العنف أو القتل.

توفيق وناس

المختار اليحياوي

عبد الرزاق كيلاني

## شرح الأسباب للقانون المتعلق بالتفويض لرئيس الحكومة لإصدار المراسيم في المجالين الإقتصادي و الإجتماعي

تواجه بلادنا تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمجال الإقتصادي و الإجتماعي مما يستوجب إتخاذ عدة إجراءات قانونية و ذلك لدفع عجلة الإقتصاد و تشجيع الإستثمار و خاصة طمأنة المستثمرين.

و نظرا لتراكم أعمال المجلس الوطني التأسيسي ووجوب تكريس جهوده في هذه الفترة من أجل إتمام الأعمال التأسيسية و لكي لا تتعطل عجلة إقتصاد بلادنا في هاته الفترة الحساسة و لما يمكن أن يكون لهذا التعطل من إنعكاس على السلم الإجتماعي و أمن البلاد و لضمان وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه شعبها و أمام شركائها و ديمومة المرافق العمومية يتنزل إصدار هذا القانون الذي يفوض بمقتضاه المجلس الوطني التأسيسي لرئيس الحكومة سلطة إصدار المراسيم في الإختصاصات التشريعية الإقتصادية و الإجتماعية.

مشروع تنقيح للقانون التأسيسي عدد6 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/16  
المتعلق بتنظيم السلط العمومية

فصل وحيد: يلغى الفصل7 من القانون التأسيسي عدد6 لسنة 2011 المؤرخ في  
2011/12/16 المتعلق بتنظيم السلط العمومية و يعوض بما يلي:

الفصل7 جديد: إلى حين المصادقة على الدستور و إرساء المؤسسات الدستورية الجديدة  
يفوض المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية أعضائه لرئيس الحكومة سلطة إصدار مراسيم في  
الإختصاصات التشريعية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك بعد مداولة مجلس الوزراء.

تحال المراسيم الصادرة طبقا للفقرة السابقة إلى المجلس الوطني التأسيسي في أجل 10 أيام  
من تاريخ دخولها حيز التنفيذ و ذلك قصد المصادقة عليها أو تعديلها أو إلغائها بأغلبية  
أعضاء المجلس.



تونس، 15 أوت 2013

## شرح الأسباب

### للقانون المتعلق برزنامة عمل المجلس الوطني التأسيسي

إنه ما من شك بأن بلادنا تمر بأزمة سياسية خانقة ناتجة عن غياب الثقة بين الأطراف السياسية الفاعلة والبطئ الثابت في أعمال المجلس الوطني التأسيسي وخاصة غياب رزنامة دقيقة وواضحة تضبط آجال الانتهاء من مهامه حتى يمكن تحديد مواعيد الانتخابات الوطنية القادمة بغية تركيز المؤسسات الدستورية الدائمة للبلاد.

وهنا يتنزل مشروع القانون التأسيسي المرافق لهذا في إطار استنباط الحلول الممكنة ووضع خارطة طريق بين الفرقاء السياسيين بهدف إعادة بناء الثقة بين الأطراف المذكورة والإسراع في انجاز واستكمال باقي مهام المجلس الوطني التأسيسي طبق رزنامة محددة ودقيقة مع الاستعانة بكل الآليات والوسائل المتوفرة للوفاء بالاستحقاقات والمواعيد المذكورة بما لا يتنافى مع التنظيم المؤقت للسلطات العمومية.

## مشروع قانون تأسيسي عدد... لسنة 2013 يتعلق برزنامة عمل المجلس الوطني التأسيسي

**الفصل الأول :** يستكمل المجلس الوطني التأسيسي اجراءات المصادقة على مشروع الدستور استنادا إلى أحكام الفصلين الثالث والرابع من التنظيم المؤقت للسلط العمومية في أجل أقصاه موفى شهر أكتوبر من سنة 2013.

**الفصل الثاني :** يصادق المجلس الوطني التأسيسي على القانون الانتخابي في أجل أقصاه موفى شهر نوفمبر من سنة 2013.

**الفصل الثالث :** تضبط مواعيد الانتخابات الوطنية في أجل لا يتعدى موفى مارس 2014.

**الفصل الرابع :** بصفة استثنائية وإلى حين صدور القانون الانتخابي الجديد تتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ترسيم الناخبين طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

**الفصل الخامس :** لا يمكن التمديد في الأجل المبينة بالفصول السابقة إلا في حالة الظروف الاستثنائية أو الخطر الداهم الواقع معاينتها طبقا لمقتضيات الفصل السابع من التنظيم المؤقت للسلطات العمومية.